هنأ السعودية بالذكرى الثالثة لتولي خادم الحرمين مقاليد الحكم

الغانم يستقبل النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد.

وعبر الغانم خلال اللقاء عن تمنياته للشيخ ناصر بالتوفيق والنجاح في مهمته الوزارية الجديدة بما يصب في مصلحة الكويت وأبنائها. كما استقبل الرئيس الغانم سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى الكويت علي رضا عنايتي. وسلم عنايتي دعوة رسمية للغانم من رئيس البرلمان الإيراني د.علي جواد لاريجاني للمشاركة في أعمال مؤتمر اتحاد مجالس دول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي المقرر عقده في طهران منتصف الشهر المقبل. من جانب آخر، بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية إلى رئيس مجلس الشورى السعودي الشيخ د.عبدالله بن محمد آل الشيخ عبر فيها عن خالص تهنئته بالذكرى الثالثة لتولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية الشقيقة.

ودعا الغانم في برقيته المولى تعالى ان يحفظ المملكة قيادة وشعبا وأن يسدد خطاها على طريق التقدم والازدهار ويجعلها واحة أمن وأمان.

كما بعث الرئيس مرزوق الغانم ببرقيتين إلى رئيس مجلس النواب السويسري دومينيك دي بومان وإلى رئيسة مجلس الشيوخ السويسري كارين كيلر سوتر، عبر فيهما عن خالص تهنئته بانتخاب آلان بيرسيه رئيسا للاتحاد السويسري.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله السفير الإيراني

سواء كان وزيراً أو رئيس وزراء أو شيخاً أو تاجراً

العدساني: سأحاسب أي مسؤول يخفق فوراً ولن أعطيه مهلة حتى لا يتمادى في التجاوزات

أكد النائب رياض العدساني ان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك لم يقدم رؤية واضحة بخصوص تصريحه تحت قبة البرلمان بشأن تصويب مسار العمل البرلماني، مطالبا سموه بتوضيح الاجراءات والخطوات والمتطلبات بالنسبة للحكومة.

وأضاف العدساني في مجلس الامة أمس انه قدم قوانين عديدة مع زملائه النواب لمحاربة الفساد وتعارض المصالح والتكسب غير المشروع وهيئة النزاهة، لافتا إلى أن هناك قوانين معطلة مثل قانون تعارض المصالح وغيرها على الرغم من وجود توافق نيابي - حكومي في شهر فبراير الماضي.

وأوضح أن الاصل هو تجريد النائب من المصلحة الشخصية حتى يتجه إلى المصلحة العامة.

وقال إن المصلحة الشخصية ستستمر ما لم نضع حدا لها في اقرار القانون، لافتا إلى أن كثيرا من النواب يمرر معاملات أو يتسلم كاشا أو اراضي صناعية ويمرر مناقصاته من اجل التكسب غير المشروع والمصالح الضيقة وهذا أمر مرفوض بتاتا، مؤكدا أن أكبر عمليات الفساد عندما تختلط السياسة بالتجارة.

ورفض العدساني أي شخص تكون لديه شركات وهو في نفس الوقت عضو في مؤسسة تملكها الدولة مثل هيئة الصناعة التي تتضمن اشخاصا لديهم شركات صناعية وهناك اناس لديهم أراض صناعية وفي نفس الوقت يرسمون السياسة في مجلس الإدارة. وطالب الحكومة بأن تشارك المجلس في محاربة الفساد وتعارض المصالح، وتعمل على فك التشابك وفقا لما نصت عليه تقارير ديوان المحاسبة والجهات الرقابية.

ولفت إلى أن كثيرا من الأعضاء لديهم تعارض المصالح ويبدأون في تشريع القوانين وعلى الحكومة ان تمارس دورا أساسيا في الرقابة الذاتية لكثير من المؤسسات. ولفت إلى أنه قدم قانونا قبل شهر عن فصل غرفة التجارة عن التأمينات الاجتماعية، والتي تدير ما يقارب الـ30 مليار دينار أي ما يقارب 100 مليار دولار، واحد اعضاء مجلس الإدارة الذي يدير هذه الأموال لديه شركات خاصة وهذا الأمر لا يجوز ولا نشكك في أحد. وقال «اذا كان توجه الحكومة والقلة من النواب تقييد الاستجوابات فهذا الأمر مرفوض بتاتا وفقا للمادة 100 من الدستور، وهذا الأمر حصل في مملكة البحرين، بحيث يحال الاستجواب إلى اللجان البرلمانية ذات الصلة، وهذا اجراء تشريعي يحمل التفافا على صلاحيات النواب مثلما حصل بالمجلس الماضي ومخالفا للدستور وهذا مرفوض وسنتصدى له حيث ان العضو يفترض منه ان يشرع ويراقب اداء الحكومة». وفي سياق آخر، وردا على سؤال بشأن الهجمة التي تعرض لها بعد اقرار قانون الرياضة، بقوله بالنسبة للجلسة الخاصة قدمنا القانون ودفعنا بهذا الأمر والمادة 103 من الدستور واضحة المعالم، وصحيح أن الحكومة كانت مستقيلة ولكن هذا كان ضمن العاجل من الأمور وتكفي فرحة الكويتيين بعودة الكرة الكويتية، ونطمح لعودة جميع الاتحادات والرياضات ودورة الخليج وكان هناك جزء معين محسوب على الشيخ احمد الفهد لا يريدون اتمام هذا الأمر، لأنني تصديت لطلب بعض النواب في عودة الاتحادات المنحلة.

وقال ذكرت لوزير الشباب صراحة بأنه في حال عودة الاتحادات المنحلة سوف استجوبه مباشرة لأن ذلك تدخل واضح وان الجمعيات العمومية هي من حلت الاتحاد والحكومة كذلك لأن ذلك يعني أن الاجراء من قبل الوزير كان خاطئا ورضخ، ولكن البعض لديه حسابات في مواقع التواصل الاجتماعي يعمل على الضغط علي ويظن أنني سوف اتراجع ولن اتراجع وهذا دربي وملتزم بالدستور. وأضاف انه اذا كان الشيخ احمد الفهد سوف يضغط علي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي فأقول له انت شيخ على نفسك وليس علي، وانت او غيرك لا تستطيع ان تهزني بشي لأني أسير على حسب الدستور وقوانين الدولة.

وتابع وأي وزير يخفق سوف احاسبه فورا ولن اعطيه مهلة حتى لا يتمادى في الاخفاقات والتجاوزات سواء كان وزيرا أو رئيس وزراء شيخا او تاجرا ويفترض من الجميع التعاون من أجل المصلحة العامة. وبين أنه ذكر اسماء المتنفعين والمبالغ في جلسة الايداعات» ذكرت جميع المعلومات التي املكها، وذكرت الاستثمارات التي لم تحقق الصالح العام من ضمنها استثمارات التأمينات الاجتماعية في صندوق الموانئ بقيمة 200 مليون دولار وستجدونني في اول الصفوف وذكرت السرقات وبالأسماء والمتجاوزين في استجوابي لرئيس الوزراء ومن جعلها سرية هو من يتحمل وليس انا.

وأضاف بالنسبة للشيخ احمد الفهد وذكري له وهو غير موجود فله الحق في الرد علي، وأنا ليس لدي شيء اخسره سواء مع الشيخ احمد الفهد أو أي شخص غيره لأنني لا املك شيئا اخسره ولا شركات ولا مناقصات ولا مزارع ولا اريد الا المصلحة العامة، مشيرا الى ان الإشاعات تزيدني صلابة.

وقال انه بالاتفاق مع رئيس الفيفا هم طلبوا قانون 26/2012 وإن القانون الذي قدم 7/8/2017 غير القانون المطلوب ولم تعد الاتحادات المنحلة ولم ترفع القضايا والقضايا المحلية مستمرة ولذلك اثبت كلامنا في السابق.

وفي سياق مختلف وردا على سؤال بشأن توقعه للمستقبل بعد الاحداث الاخيرة من طرح الثقة بوزير الاعلام الشيخ محمد العبدالله وسجن النواب وجلسة المصالحة فإنه بالنسبة لي ان سجن النواب حسب اجتهادي أنه لا يجوز حبس النواب، لأن القبض على النواب يتطلب قرارا من المجلس والمفترض لا يتم القبض او التحقيق او الحبس الا برفع الحصانة وذلك وفقا للمادة 20 من اللائحة حتى لو يسلموا أنفسهم وكان المفترض من الداخلية ان تمتنع عن القبض عليهم وبعد رفع الحصانة عن التحقيق وحكم الاستئناف ليس نهائيا والتمييز هو البات.

وبشأن الحديث عن تشكيل كتلة من عدد من النواب، قال كان الاجتماع مع النواب وديا وأخويا وليس هناك حديث عن تشكيل كتلة وغير صحيح.

وأضاف: بالنسبة لشطب الاستجوابات الذي حصل في المجلس السابق ونرفضه جملة وتفصيلا ويفترض على رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن يملك الحياد ويطبق الدستور واللائحة الداخلية، ويجب على اي وزير او رئيس وزراء عليه صعود المنصة ومواجهة اي استجواب او يقدم استقالته، والمجلس الماضي 2013 كان مجلسا صوريا مع احترامي للموجودين ويحابي الحكومة في كل الامور وقام بشطب الاستجوابات من غير قراءة وليس هناك اجراء قانوني بشطب الاستجواب وإزالته من جدول الاعمال وعلى رئيس المجلس الا يطبق ما حصل في المجلس السابق.

وتابع: «لو تم شطب استجواب فسأقدم استجواباً آخر من جديد ولن أتردد والأصل عدم المحاباة للحكومة حتى لو يحل المجلس ولكن يجب ألا اساهم في شطب الاستجوابات لأنه حتى ولو استمر فسيكون مجلسا ضعيفا، ويفترض من الحكومة ألا تطلب شطب الاستجوابات لأن ذلك سيكلف المجلس كثيرا، وهذا الأمر لا يعني اننا نواب تأزيم وعلى رئيس المجلس الا يقبل بشطب الاستجوابات وعليه ان يلتزم الحياد ولا يصف مثلما صف مع الحكومة في المجلس السابق.

وأضاف: أي نائب يقول انه ليست لديه قناعة بالاستجواب فهذا حقك ويمكنك الدفاع عن الوزير ولكن لا يجوز التصويت لشطب الاستجواب، والأصل هو الاستجواب ويفترض تحقيق المصلحة العامة والحيادية في مواجهة الاستجواب والحكم للنواب قائلا شطب الاستجوابات هو الذي سيوتر العلاقة بين السلطتين.

وفي الملف الرياضي بشأن تراجع الاتحادات الدولية عن شروطها، قال رفع الايقاف جاء بسبب جهود طيبة ومباركة من سمو الأمير في رفع علم الكويت وجهد من الحكومة وعدد كبير من النواب والاتحادات الدولية وليس لدي معلومة بشأن التراجع عن الشروط او عن وجود تسوية لرفع الإيقاف والوزير اكد لي ذلك.

وتابع: رفع الايقاف تم عن رياضة كرة القدم فقط وليس عن بقية الرياضات وهذا يعني ان هناك تدخلا من اطراف، وأن الشيخ احمد الفهد هو رئيس الاتحاد الدولي لكرة اليد وحتى الإيقاف في كرة اليد مستمر، لأن الشيخ احمد الفهد لم يعد له نفوذ على اتحاد كرة القدم.

رياض العدساني

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

القبض على النواب يتطلب قراراً من المجلس والمفترض ألا يتم القبض أو التحقيق أو الحبس إلا برفع الحصانة وذلك وفقاً للدستور حتى لو سلموا أنفسهم

لو تم شطب استجواب فسأقدم استجواباً آخر من جديد ولن أتردد والأصل عدم المحاباة للحكومة حتى لو يحل المجلس

لأول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

الدمخي: على «التشريعية» الإسراع في مناقشة رسالتي بشأن سجن النواب

دعا النائب د.عادل الدمخي اللجنة التشريعية إلى الإسراع في مناقشة الرسالة التي وجهها بشأن سجن النواب على خلفية قضية دخول المجلس، لأنها تتعلق بسابقة تاريخية وبسمعة المجلس، فيما أكد في الوقت ذاته على ضرورة التصدي لمافيا الاتجار بالبشر، وإزالة المعوقات التي تعترض شركة الدرة لجلب العمالة المنزلية.

وقال الدمخي في تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي بمجلس الأمة: قدمت رسالة في جلسة الثلاثاء وكانت معبرة عن رأي اكثر من 15 نائبا، وهم الكتلة المتضامنة والتي أصدرت بيانا في قضية دخول المجلس، وتتعلق الرسالة بالسابقة التاريخية التي حصلت بسجن النواب دون إسقاط عضويتهم، وبينما هم يتمتعون بصلاحياتهم النيابية الكاملة بدليل انتخابهم أعضاء في لجنة حقوق الإنسان.

وأوضح أن الرسالة عرضت على مكتب المجلس ومن ثم أحيلت إلى اللجنة التشريعية، وتلاها رئيس مجلس الأمة خلال الجلسة ولكن أنا طلبت أن تعرض على المجلس أولا وبعد ذلك تحال إلى اللجنة التشريعية، معتبرا أنها سابقة تاريخية ويجب أن يكون لمجلس الأمة موقف حولها، وان تقدم دراسة قانونية محكمة بشأن استمرار حبس النواب.

وبين أن هذه القضية تمس كل الأعضاء الحاليين والمستقبليين أيضا، وهيبة السلطة التشريعية تتمثل في هذه القضية، متسائلا: كيف يسجن نائب ولم تسقط عضويته. وقال إن النائب رياض العدساني نبهني إلى المادة 20 من اللائحة التي تنص على أنه لا يجوز أثناء دور الانعقاد في غير حالة الجرم المشهود أن تتخذ نحو العضو إجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي آخر إلا بإذن المجلس، موضحا أننا عندما رفعنا الحصانة عن النواب فقد كان من أجل التحقيق وليس القبض أو الحبس، وبالتالي يجب أن يتم ذلك بإذن جديد من المجلس.

ودعا رئيس اللجنة التشريعية النائب الحميدي السبيعي إلى تخصيص جزء من اجتماع اللجنة التشريعية لهذه القضية، مبينا أنه تحدث مع السبيعي في هذا الموضوع، وأن الأخير تجاوب مع الأمر. ورأى أن استمرار الحبس هو انتهاك عظيم، فنحن لا نتكلم الآن عن القبض بل عن شق تنفيذي يتعلق بالسلطة التنفيذية ممثلة بوزارة الداخلية، مؤكدا أنه لو قام النواب بتسليم أنفسهم كما ذكر وزير الداخلية، فإنه يتعين على الوزارة إذا كانت تملك دراسة قانونية تبرر حبس النواب أن تقدمها للمجلس.

ولفت إلى وجود دراسة علمية أعدها الخبير الدستوري د.محمد المقاطع يثبت فيها آراء الكثير من الخبراء الدستوريين بعدم جواز القبض على النواب أثناء تمتعهم بالحصانة البرلمانية وعدم إسقاط عضويتهم وعدم وجود حكم بات نهائي. وتساءل: ما الوضع إذا صدر الحكم ببراءتهم؟ وبالنسبة للنائب د.وليد الطبطبائي لديه قضيتان الاولى تتعلق بدخول المجلس والثانية تتعلق بطليقته، فهل سيتم استمرار حبسه إذا حكم بالبراءة في قضية دخول المجلس؟ وأكد أن اللجنة التشريعية يجب ان تتخذ موقفا سريعا من هذه القضية لأنها تتعلق بسابقة تاريخية وبسمعة المجلس، معلنا أنه سيحضر اجتماع اللجنة التشريعية تفاعلا مع هذه السابقة التاريخية. من جانب آخر، قال الدمخي إن لدينا «مافيا» من تجار البشر، ولدينا أكثر من 600 ألف من العمالة المنزلية، وأصبحت هذه القضية تتعلق بكل بيت وتدر مئات الملايين لهذه المافيا التي لا تريد أي نوع من تسهيل الإجراءات أو تخفيض المبالغ.

وأوضح أن أكبر عقبة في وجه مافيا تجار البشر هي شركة «الدرة للعمالة المنزلية»، وهناك اتفاقيات بين هذه المافيا والمافيات الخارجية في دول كثيرة تريد إعاقة عمل هذه الشركة ومنع تسهيل الإجراءات وتيسير الأموال على الكويتيين. وشدد على أن ما يحصل على ظهر كل كويتي ومداخيل المواطنين ذوي الدخل المحدود الذين تذهب أموالهم على تكاليف عالية للعمالة المنزلية تصل إلى 1400 دينار، معربا عن أسفه لاستغلال هذه المافيا اختيار جنسية معينة بمبالغ كبيرة من أجل ضرب شركة الدرة. وقال إن هناك توجها ضد شركة الدرة، ولا أنفي مسؤولية الشركة ولكن يجب على الحكومة ممثلة بوزارات الخارجية والشؤون والتجارة ان تتعاون مع هذه الشركة وتزيل العوائق أمامها، معتبرا أن في الدعوة لإلغاء الشركة خدمة لمافيا الاتجار بالبشر.

د.عادل الدمخي

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

«الرياضة» تنتخب خورشيد رئيساً وتزكي الفضل مقرراً

اجتمعت لجنة الشباب والرياضة البرلمانية امس حيث قامت اللجنة بانتخاب النائب صلاح خورشيد رئيسا للجنة، فيما زكت النائب احمد الفضل مقررا.

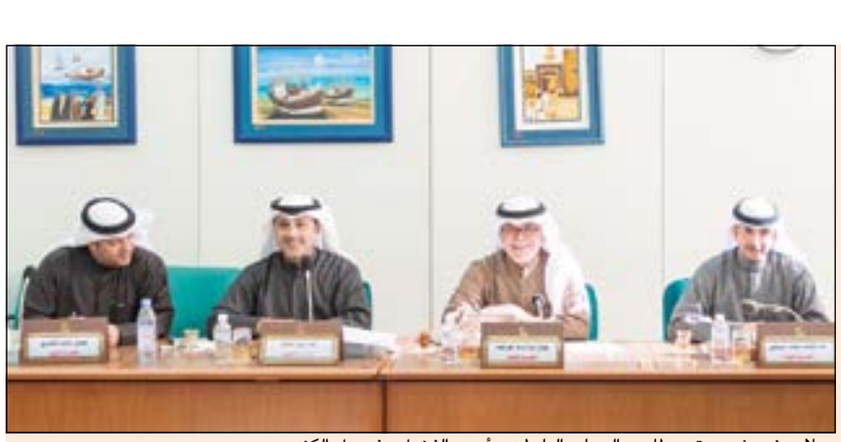
صلاح خورشيد متوسطا عبدالوهاب البابطين وأحمد الفضل وفيصل الكندري

العوضي: مصدوم من أسعار شركة الدرة للعمالة المنزلية النسائية من سريلانكا

عبر عضو مجلس الأمة السابق كامل العوضي عن صدمته من خبر إعلان شركة الدرة للعمالة المنزلية عن بدء استقبال طلبات المواطنين والوافدين لجلب العاملة المنزلية النسائية من جمهورية سريلانكا بأسعار تبدأ بـ990 دينارا، مؤكدا أن عموم الشعب الكويتي شعر بنفس الصدمة بمجرد إعلان الخبر بعد أن ظنوا أن الشركة ستخلصهم من جشع أصحاب المكاتب المنزلية، محملا الحكومة ومجلس الأمة معا المسؤولية عن مثل هذه الممارسات وسكوتهم عليها حتى تمادى البعض وأصبح يتحدى الحكومة جهارا نهارا، محذرا من أنه ربما يقوم بكشف الحقائق والأسماء المسؤولة عن هذه الممارسات غير المسؤولة في حال عدم توقف هذه المهزلة، ومشيدا بالوقت نفسه بالتحركات السريعة لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بعد انتشار الخبر بين المواطنين واستضافة النائب السابق العوضي في إذاعة «نبض الكويت» للتحدث عن هذا الموضوع، واصلا الشكر الى وزير التجارة خالد الروضان على تحركاته السريعة أيضا وضغطه على أصحاب المكاتب لإلزامهم بأسعار مقبولة للمواطنين بما يفرحهم ويرضيهم.

كامل العوضي

وأضاف العوضي أن شركة الدرة للعمالة المنزلية واجهت منذ إقرارها العديد من العراقيل المصطنعة من قبل أصحاب المصالح الذين لا يرغبون بتأسيسها لأغراض شخصية ومكاسب مادية على حساب المواطنين المنهكين أصلا بأعباء الحياة، مشيرا إلى أن الشركة قامت بالإعلان عن استقدام شركة العمالة المنزلية بعد ثلاث سنوات من تاريخ إقرار القانون في مجلس الأمة عام 2015 مع أن مؤسسات مالية كبرى بمئات ملايين الدنانير تم تأسيسها وباشرت عملها خلال سنة وثمانية أشهر فقط، مؤكدا أن هذه الأسعار التي طرحتها الشركة مغايرة تماما للأسعار التي وردت في كتب رسمية من سفرائنا في أكبر دول مصدرة للعمالة المنزلية مثل الهند والفلبين وسريلانكا، مشيرا إلى أن هذه الممارسات توحي بوجود أطراف مستفيدة وأن جميع من يدور في فلك هذه القضية من سفراء وأعضاء مجلس إدارة الشركة وأصحاب المكاتب هم في دائرة الشك بشكل أو بآخر لعدم اتضاح الرؤية ومحاولة المستفيدين خلط الحابل بالنابل.

وأضاف العوضي أن «كتب سفرائنا في تلك الدول حددت وبأدق التفاصيل تكلفة استقدام العاملة المنزلية والتي لم تتجاوز 380 دينارا للعاملة الفلبينية والعاملة الهندية و170 دينارا للعاملة السيلانية، وهذا يعني أن هذا الفارق الرهيب في التكلفة بين ما أعلنه سفراؤنا وبين ما حددته الشركة يعتبر ربحا للشركة وهو ما يخالف القانون، حيث إن الشركة لم تؤسس بغرض تحقيق الربحية على حساب المواطن المسكين، بل أنشأت من الأساس للتخفيف عنه فيما يتحمله من أعباء مالية جسيمة مقابل الحصول على عاملة منزلية، خاصة أن معظم المستفيدين من هذه العمالة هم من العجائز وكبار السن الذي يضطرون للحصول على قروض من البنوك لسد متطلبات الحصول على هذه العمالة.

وشدد العوضي على أن ما حدث يستدعي محاسبة مجلس إدارة الشركة ومقابلتهم بالأسعار التي تقدم بها السفراء والتي تعتبر أقل بثلاثة أضعاف عن الأسعار التي طرحت من قبل الشركة، مبينا أن إقالة مجلس إدارة الشركة بات مطلبا شعبيا ملحا كما تظهر الردود الغاضبة على مواقع التواصل الاجتماعي، مشيرا إلى أن قانون إنشاء شركة الدرة للعمالة المنزلية الذي طرحه وتم إقراره حدد نسبة الربح بـ 10٪ فقط من إجمالي تكلفة استقدام العاملة المنزلية، وبالتالي إذا كانت تكلفة استقدام العاملة المنزلية 300 دينار، فإنه لا يجوز وبأي حال من الأحوال أن يزيد الربح على 30 دينارا، مؤكدا أن هذه الأسعار لن تخدم أي أحد سوى أصحاب مكاتب العمالة المنزلية والذين لا يرغبون في خفض الأسعار بأي حال من الأحوال.

وشدد العوضي على أن هذه الأسعار تتنافى مع تصريحات سابقة للمسؤولين في شركة الدرة الذين كانوا قد وعدوا الشعب الكويتي بأن الأسعار ستكون بحدود 500 دينار مع وجود دعم من وزارة الشؤون، متسائلا عن الأسس التي تم اتباعها عند تحديد هذه الأسعار الخيالية «وكيف تسول لهم أنفسهم التلاعب بمشاعر الشعب الذي توقع أن يجد ما وعدوه به حقا بأن شركة الدرة لا تختلف عن أصحاب المكاتب شيئا؟».

وأوضح العوضي أنه لا يرغب في قطع أرزاق أصحاب المكاتب المنزلية، لكن ينبغي على المسؤولين أن يضعوا أمامهم أولا مصلحة المواطن الكويتي قبل أي طرف آخر، مؤكدا أنه اذا كانت ترغب الشركة في التنافس، فكان من الأولى أن تخفض سعر العمالة المنزلية إلى سعر مقبول حتى تجبر أصحاب المكاتب على خفض الأسعار والتنافس بما يخدم مصلحة المواطن في النهاية.

وبين العوضي أن تذرع مجلس إدارة شركة الدرة بأن الوسيط داخل الدولة المصدرة للعمالة هو السبب في زيادة الأسعار بحيث يتقاضى وحده من 200 إلى 300 دينار هي حجج واهية يوجد لها العديد من الحلول أولها تبني وزير التجارة والصناعة الموضوع بصدق وعقد مباحثات مع المسؤولين في الدول المصدرة للعمالة المنزلية وتوضيح ضخامة المبالغ التي يتقاضاها الوسطاء مقارنة بحجم دورهم الحقيقي والذي لا يتعدى إخطار العاملة المنزلية بما يلزم من أوراق وإجراءات، كما انه يمكن الاستعاضة عن دور الوسيط من خلال قيام شركة الدرة بإنشاء أفرع لها في الدول المصدرة للعمالة تقوم بنفس دور الوسيط، مؤكدا أن هذه الخطوة قد تتحمس لها الدول المصدرة للعمالة لما لها من فوائد مثل تشغيل أيد عاملة في تلك البلاد.

كما تقدم العوضي بالشكر من عضو مجلس الأمة النائب صفاء الهاشم على تفاعلها مع هذه القضية المجتمعية المهمة، آملا أن تستبدل النائبة طرحها بإلغاء الشركة باستبدال أو إقالة مجلس إدارتها لأن الشركة بحد ذاتها هي مكتسب اجتماعي وشعبي يخدم كل المواطنين، وليس العيب في إنشائها وإنما في طريقة إدارتها، مذكرا أعضاء مجلس الأمة بأنهم هم من يمثل الشعب الكويتي وليس هناك أحد غيرهم يمكن أن يقف معهم في هذه القضية وغيرها من القضايا، وأن «المجلس الآن على المحك». وختم العوضي تصريحه قائلا إنه قام بدوره كاملا في سبيل إقرار تلك الشركة منذ أن كان ضابطا في الهجرة لما يعلمه جيدا من حجم الفوائد التي ستعود على الكويت والكويتيين مع إقرار تلك الشركة، وانه ومعه زملاؤه نواب مجلس الأمة السابق أقروا القانون واضعين مصلحة أهل الكويت نصب أعينهم دون أي اعتبارات أخرى، مطالبا أعضاء مجلس الأمة الحالي بتبني القضية تبنيا صادقا والاستمرار في الضغط على الحكومة لتعديل مسار الشركة إلى المسار الصحيح وهو مصلحة المواطن لا بغرض التربح أو خدمة أصحاب المكاتب، وأن يتذكروا انه لن يبقى لهم في النهاية إلا محبة أهل الكويت وتأييدهم.